

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

استمرار انخفاض معدل تدهور الأوضاع التجارية في فبراير

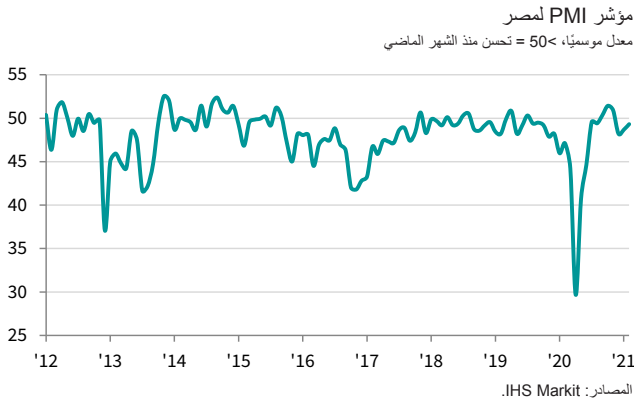
النتائج الأساسية:

تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بأبطأ معدلات في ثلاثة أشهر

نمو الصادرات بأسرع وتيرة في تاريخ الدراسة

أبطأ تراجع في التوظيف في 16 شهراً

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 18 فبراير 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"واصلت الأوضاع التجارية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تراجعها في شهر فبراير، لتمتد بذلك التراجع الأخير في الاقتصاد المستمر منذ نهاية العام الماضي وتلغي إلى حد كبير الانتعاش الصغير الذي حدث بين سبتمبر ونوفمبر 2020. من ناحية إيجابية، اقتربت معدلات الطلب من مستوى الاستقرار، وخاصة مع ارتفاع مبيعات التصدير بوتيرة قياسية خلال الشهر. ومن شأن استمرار نمو الصادرات أن يساعد في تحسن المبيعات الإجمالية في المستقبل.

"في الوقت نفسه، انخفض التوظيف بمعدل أبطأ في شهر فبراير، حيث قامت بعض الشركات بزيادة مستويات التوظيف لديها استجابة لزيادة أعباء العمل. إلى جانب بيانات ثقة الشركات، يعطي هذا إشارات واعدة للتوسع في الإنتاج مع انحسار تأثير جائحة كوفيد-19، رغم أن تعليقات أعضاء اللجنة تشير إلى أن بعض الشركات قد تفشل قبل أن يتعافى الاقتصاد بالكامل."

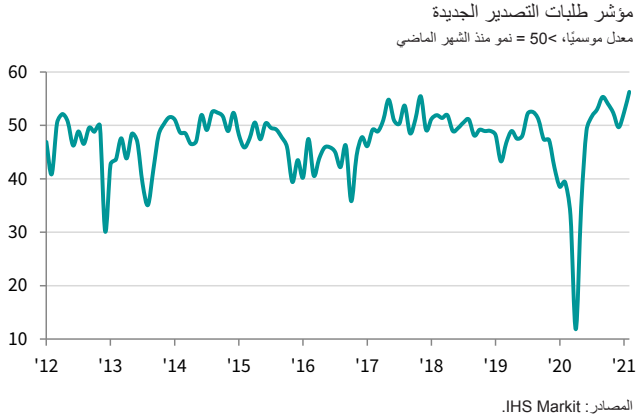
تراجعت الأوضاع الاقتصادية للقطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط للشهر الثالث على التوالي في شهر فبراير، وفقاً لأحدث بيانات الدراسة، في ظل تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة. ومع ذلك، فقد تراجعت وتيرة الانكماش منذ شهر يناير وكانت هامشية، مدعومة بالتوسع القياسي في الصادرات. في الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار المواد الخام والشحن إلى زيادة قوية في تكاليف مستلزمات الإنتاج، لكن أسعار الإنتاج ارتفعت بشكل طفيف فقط.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 48.7 نقطة في شهر يناير إلى 49.3 نقطة في شهر فبراير، مشيراً إلى تراجع طفيف في الأوضاع التجارية. كان معدل الانخفاض هو الأضعف لمدة ثلاثة أشهر، وكان المؤشر أيضاً أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ 48.2 نقطة.

انخفض إنتاج القطاع الخاص للشهر الثالث على التوالي في شهر فبراير، وهو ما ربطته الشركات بانخفاض المبيعات في ظل استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). من ناحية إيجابية، تباطأت وتيرة الانكماش منذ بداية العام وكانت متواضعة.

وبالمثل، كان الانخفاض في المبيعات الجديدة أقل وضوحاً مقارنةً بما شهده شهر يناير، ويرجع ذلك جزئياً إلى الارتفاع القوي في الطلب على الصادرات. في الواقع، كان معدل نمو الأعمال الأجنبية الجديدة هو الأكثر حدة منذ ما يقرب من عشر سنوات من جمع بيانات الدراسة. وسجلت الشركات زيادة في العقود الجديدة بالإضافة إلى تحسن طفيف في النشاط السياحي. ومع ذلك، فقد أعاق ضعف إنفاق العملاء نمو الطلب الإجمالي، حيث ظلت الأسواق في حالة ركود بسبب الوباء.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

دفعت التخفيضات في الإنتاج والطلبات الجديدة الشركات المصرية إلى خفض نشاطها الشرائي في شهر فبراير، ليتمد بذلك الانخفاض المستمر منذ نهاية عام 2020. كما انخفض مخزون السلع المشتراة، وإن كان ذلك بشكل هامشي.

استمرت أعداد الوظائف في الانخفاض في منتصف الربع الأول، حيث ذكرت بعض الشركات أنها لم تستبدل الموظفين الذين غادروا طوعاً، في محاولة لخفض تكاليف التوظيف. ومع ذلك، كان معدل تسريح الموظفين هو الأقل منذ 16 شهراً، حيث زادت بعض الشركات من التوظيف بسبب زيادة أعباء العمل. في الوقت نفسه، انخفض حجم الأعمال غير المنجزة بشكل طفيف للشهر الثاني على التوالي.

ظل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج قوياً في شهر فبراير، على الرغم من انخفاضه إلى أضعف مستوى منذ شهر سبتمبر الماضي. وأشارت الدلائل المنقولة إلى أن المعادن هي التي قادت ارتفاع الأسعار بشكل عام، لا سيما الحديد والصلب. كما أفاد أعضاء اللجنة بزيادة رسوم الشحن، حيث أثر ارتفاع الطلب العالمي وضعف إمداد الحاويات على أسعار الشحن. تم تحييل التكاليف المرتفعة جزئياً إلى العملاء، على الرغم من ارتفاع أسعار الإنتاج بأقل معدل خلال سبعة أشهر وتسجيلها ارتفاعاً طفيفاً فقط.

وأخيراً، ساءت التوقعات للعام القادم في شهر فبراير، على الرغم من أن الشركات لا تزال تتوقع ارتفاع الإنتاج من المستويات الحالية. ويتوقع حوالي 29% من الشركات حدوث نمو، مقابل 1% فقط يتوقعون حدوث انخفاض. لكن في المجموعة الأخيرة، سلطت بعض الشركات الضوء على مخاطر الإغلاق الدائم بسبب الانكماش الاقتصادي الحاد الناجم عن الوباء.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالرود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستبيانات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2021 في الفترة من 11-18 فبراير 2021. لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.